تدعوكم حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) إلى المشاركة في المظاهرة في جنيف يوم 29 نوفمبر، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

إن وقف إطلاق النار الذي تم توقيعه في 10 أكتوبر يُنتهك يوميًا من خلال الغارات الإسرائيلية وحصار الجزء الأكبر من المساعدات الإنسانية. وفي غزة والضفة الغربية، يعيش الفلسطينيون ظروف غير إنسانية، يتعرضون للمطاردة والمراقبة والقتل التعسفي والاعتقال والتعذيب. قُسم قطاع غزة إلى قسمين بخط "أصفر" رسمته إسرائيل للسيطرة على السكان الفلسطينيين وإرهابهم. وعليه فإن استمرار التعبئة الدولية والحراك له أهمية قصوى.
إن التصريحات الأخيرة لعدة دول التي تهدف إلى الاعتراف بدولة فلسطين، وتقديم ما يُسمى بحل "الصراع"، لا تعترف لا بالطابع الإبادي للحرب ضد غزة، ولا بالمسؤولية الجنائية لإسرائيل فيما يتعلق بالجرائم ضد الإنسانية، والاحتلال، والفصل العنصري. الصيغة المطروحة لـ"الدولة الفلسطينية" هي مجرد صيغة فارغة دون تحقيق حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم الحقيقي.
لا سلام بدون عدالة

على الرغم من الحراك الجماهيري حول العالم، تضاعف إسرائيل هجماتها على غزة ولبنان والضفة الغربية. ولم يكن ذلك ممكنًا دون التواطؤ الكامل لحلفائها، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، سويسرا، وكل الشركات والمؤسسات المتواطئة.
تجدر الإشارة إلى أن محكمة العدل الدولية أقرت في يناير 2024 إمكانية وخطر ارتكاب إسرائيل جريمة إبادة جماعية ضد سكان غزة، وذكرت الدول الموقعة، بما فيها سويسرا، بواجباتها في منع المساهمة في استمرار هذه الإبادة. وفي 19 يوليو 2024، اعتُبرت احتلال الضفة الغربية غير قانوني من قبل أعلى سلطة قضائية للأمم المتحدة. كان على إسرائيل إنهاء الاحتلال قبل 18 سبتمبر 2025. يجب على الدول فرض حظر عسكري ودبلوماسي واقتصادي على الدولة الإسرائيلية، واتخاذ إجراءات ضد كل المؤسسات والشركات التي تتعاون مع النظام العسكري والفصل العنصري الإسرائيلي. رفض تطبيق ذلك يجعل الإفلات من العقاب سائداً على حساب القانون الدولي.

المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات

إسرائيل اليوم أكثر عزلة من أي وقت مضى على الساحة الدولية، لكنها تبذل كل جهد لتجميل صورتها، من خلال صفقات دعائية تصل إلى 45 مليون دولار مع شركات مثل جوجل. اليوم أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى تعزيز الضغط عبر حركة BDS لضمان إنهاء الإبادة الجماعية والمساءلة الجنائية الكاملة لإسرائيل.
في جنيف، يجب أن نضغط على ممثلينا السياسيين لاتخاذ إجراءات ملموسة، بدءًا من إنهاء عقود الدولة مع شركتي HP ومايكروسوفت، وهما من الشركات المدرجة في القائمة السوداء للأمم المتحدة والتي تسهم تقنيتها بشكل فعال في الإبادة.
بعد الانتصار في صندوق التقاعد في جنيف، يجب أن نعمم مبدأ عدم التواطؤ وندفع بصندوق التقاعد CAP-Prévoyance في جنيف لسحب استثماراته من السندات الإسرائيلية.
ويجب أن نستمر في الضغط على باقي المتواطئين مثل UBS، ELBIT SUISSE، AXA، Mepha Teva، وAllianz. وللمواجهة مع تطبيع الدولة الإرهابية، يجب أيضًا فضح مشاركتها في الفعاليات الرياضية والثقافية، بما في ذلك الدعوة إلى استبعاد إسرائيل من الاتحاد الأوروبي لكرة القدم UEFA.
تمثل هذه الحملات، المنسقة وموحدة الجهود، أداة فعالة للتحرك من داخل بلداننا لإضعاف النظام الإبادي والفصل العنصري الإسرائيلي، كما حدث في جنوب أفريقيا.

عاش التضامن مع الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والمساواة والعدالة وتقرير المصير من البحر إلى النهر!